مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 06، العدد 03- ديسمبر 2019

OEB Univ. Publish.

مدى التزام شركات التأمين بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية لإرساء مبادئ الحوكمة -بالتطبيق على عينة من شركات التأمين الجزائرية-

The extent of insurance companies commitment to apply the rules of disclosure and transparency to establish the principles of Applied to a sample of Algerian insurance -governance companies.

ط د. جوادي سميرة [1]* / أ د. بن عمارة نوال [2]

مخبر: متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي

- جامعة ورقلة-

djouadi.samira@univ-ouargla.dz [1]

b.naoual_sf@yahoo.com [2]

تاريخ التسليم:2019/08/14 تاريخ المراجعة:2019/10/02 تاريخ القبول:2019/10/13

الملخص

تهدف الدراسة إلى تبيان اثر تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية كأحد الركائز الأساسية للحوكمة في شركات التأمين، ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبيانات على عدد من شركات التأمين العاملة في سوق التأمين الجزائري، وقد بينت النتائج غياب عنصر الإفصاح والشفافية بشركات التأمين عينة الدراسة والذي يعتبر الأساس لتطبيق الحوكمة الأمر الذي أثر سلبا على طبيعة ونوعية المعلومات والتقارير المقدمة من قبل شركات التأمين، وأداءها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الإفصاح، الشفافية، الرقابة، شركات التأمين

Abstract

The study aims to demonstrate the impact of the application of disclosure and transparency rules as one of the governance pillars of insurance companies operating in the Algerian insurance market. To achieve the objective of this study, the researcher distributed questionnaires to a number of insurance companies, and the results showed the absence of disclosure and transparency on the sample of the study, which is considered the main entry point for the implementation of the governance system, which has negatively affected the nature and quality of information and reports provided by insurance companies.

Keywords: Governance, disclosure, transparency, oversight, insurance companies

• **المؤلف المراسل: جوادي سميرة:** djouadi.samira@univ-ouargla.dz

1. مقدمة

تعتبر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بخصوص حوكمة الشركات من المبادئ الدولية الرئيسية التي وضعت اللبنات الأولى في خط سير الحوكمة والإدارة للشركات لتحقيق المصالح العليا للجميع، وتتمحور هذه المبادئ حول مجالات رئيسية تنحصر في الأمور المتعلقة بحقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، تحديد دور أصحاب المصالح، كيفية الإفصاح والشفافية، وكيفية تحديد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، هذه المبادئ الرئيسية يجب أن تتوفر بصورة واضحة من أجل التطبيق السليم والتنفيذ المتناغم السلس من دون تعارض أو تضارب ليتم الوصول بأمان لتحقيق أهداف الحوكمة.

ومن ضمن المبادئ الجوهرية التي تضمنتها نجد التوجيهات الملزمة التي تنص على ضرورة أن يكفل إطار الحوكمة تحقق الإفصاح الدقيق والشفاف، وفي الوقت الملائم، بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بين ما يتم الإفصاح التام بشأنه حقيقة الموقف المالي للشركة، والأداء المحقق، والتفاصيل المتعلقة بالملكية، وأسلوب ممارسة السلطة وكيفية تحقيق هذه الممارسة وحدودها، من أجل توفير الشفافية التامة التي يتطلع لها الجميع، خاصة أن هذا الإفصاح وتلك الشفافية يعتبران من الأركان الرئيسية التي تقوم عليها الحوكمة.

مشكلة الدراسة Study Problem

نظرا للتحديات التي تواجهها شركات التأمين وذلك لخصوصية أعمالها واعتبار عنصر الخطر عنصر جوهري في سيرورة العملية التأمينية كان على شركات التأمين الحرص أكثر على الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية لضمان الأداء الأفضل لعملياتها، وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى التزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية ؟

أهمية الدراسة Study importance

تعتبر الشفافية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث فهي ترتبط بالبحث عن معايير وقيم النزاهة والعدالة والمصداقية والوضوح والمساءلة في الأعمال والممارسات الإدارية. أما الإفصاح بالشركات المالية فهو يظهر حقيقة المعلومات المقدمة والتفاصيل التي تتعلق بالقوائم المالية أو تضمينها تقرير المراجع، ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية:

- الوقوف على الجوانب العملية لتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية بشركات التأمين الجزائرية؛
- معرفة مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لقواعد الإفصاح والشفافية كأحد متطلبات تفعيل نظم الحوكمة؛
- التعرف على مدى تأثير مستوى الإفصاح والشفافية المطبق في تفعيل أداء شركات التأمين الجزائرية.

الأدبيات التطبيقية ذات العلاقة بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية في الشركات

1- دراسة (عادل، 2003) : تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على انعكاسات وآثار الفضائح المالية التي تعرضت لها كبريات الشركات العالمية والتي أساءت إلى المحاسبين والمراجعين. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق مفهوم الحوكمة يؤدي إلى تطوير العلاقات بين مجلس الإدارة، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي، بالإضافة إلى الإدارة التنفيذية للعمل على تطوير معايير المحاسبة والمراجعة،كما أن وسائل تنفيذ الحوكمة وتطويرها تتلخص في تفعيل دور كل من المراجعة الخارجية والداخلية، وفصل مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية.

2- دراسة (النور، 2011): تمثلت مشكلة الدراسة في حاجة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية إلى التطبيق السليم لآليات الحوكمة، خاصة أن الكثير منها يعاني من ضعف في كل من الشفافية وتطبيق الحوكمة، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التطبيق السليم للحوكمة على كفاءة أداء الشركات، ودورها التطبيق في تحقيق الأهداف والخطط والاستراتيجيات وضمان سلامة اتخاذ القرارات ومحاربة الفساد.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للحوكمة على أداء مجلس الإدارة للقيام بمهامه ومسئولياته، وأن التطبيق السليم للحوكمة يساهم في جودة الأهداف والخطط والاستراتيجيات وسلامة القرارات وضمان تنفيذها.كما أوصت الدراسة بالاستمرار في تطوير نظام فعال للحوكمة من قبل الشركات نفسها أو من قبل الجهات الحكومية الرقابية ذات العلاقة ومنظمات الأعمال الدولية، وتفعيل دور لجنة المكافآت والتي تساعد في تحديد مكافآت ومرتبات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

3- دراسة (آل غزوي، 2011): تناولت الدراسة أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية وقد توصلت إلى وجود تفاوت في مستوى الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة في السعودية مع عدم وجود علاقة ايجابية بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعميق الوعي بدور لجنة المراجعة وأهميتها لما لها من دور كبير في زيادة ثقة المساهمين، مع التأكيد على أن الإفصاح عن وجود لجنة للمراجعة دون قيام هذه اللجنة بمهامها وواجباتها لايؤدي إلى تحسن في مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

4- دراسة (زلوم، 2013): هدفت الدراسة إلى اختبار اثر القواعد الإرشادية المتعلقة بالحوكمة والمتمثلة في كل من مجلس الإدارة، اجتماعات الهيئة العامة، حقوق المساهمين، والإفصاح والشفافية على قيمة الشركات. بالتطبيق على 123 شركة خدمية مساهمة عامة في الأردن، وخلصت الدراسة إلى انه بالرغم من ارتفاع نسبة التزام الشركات محل الدراسة بالقواعد الإرشادية المتعلقة بالحوكمة إلا أن ذلك لا يؤثر في قيمة الشركة بسبب حالة الترابط العضوي بين كل من الاستقرار السياسي والاقتصادي مع وجود متغيرات أخرى لم تغطيها الدراسة.

مع الإشارة إلى أن أعضاء مجلس الإدارة غالبا ما يكونون أعضاء في شركات أخرى أو ينتمون لنفس العائلة وبالتالي تفقد القرارات تأثيرها، وبالتالي ضرورة زيادة اهتمام المشرعين بآليات الحوكمة وتوجيه اهتمام المستثمرين نحو معرفة جميع المعلومات سواء كانت كمية أم وصفية وذلك قصد ترشيد القرارات الاستثمارية.

5- دراسة (قبلي، 2017): هدفت الدراسة إلى تبيان أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين العاملة في السوق الجزائرية، حيث توصلت الدراسة إلى أن اكبر مؤثر من مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي هو مجلس الإدارة ليليه على التوالي المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية وأخيرا مبدأ المساءلة.

وأظهرت نتائج الدراسة قصورا في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات مع التأكيد على غياب عنصر الإفصاح والشفافية، حيث تكتفي جل شركات التأمين بنشر التقارير المتعلقة بتطور رقم الأعمال والأنشطة المالية والتأمينية مما يعرقل عملية الرقابة والإشراف.

وأوصت الدراسة بضرورة إصدار تشريعات ملزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة وإصدار دليل لآليات ومبادئ حوكمة شركات التأمين.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة الذكر بأنها تناولت موضوع الإفصاح والشفافية وتطبيقه بالخصوص لدى شركات التأمين، والوقوف على مدى توافق القواعد المطبقة للإفصاح والشافية كأحد ركائز الحوكمة وتوافقها مع المبادئ الدولية لحوكمة الشركات وبالتالي التركيز على مبدأ محدد وأساسي من بين قواعد حوكمة الشركات على خلاف الدراسات السابقة التي حاولت دراسة قواعد حوكمة الشركات بصفة عامة.

2. الأدبيات النظرية لتطبيق الحوكمة في شركات التأمين

1.2 مفهوم حوكمة الشركات

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *(**OECD, 2004**) The Organization for Economic Co-operation and Development أنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، ويحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها". (Freeland, 2007, p7-8)

أما وثيقة مبادئ التأمين الأساسية الصادرة عن الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (**IAIS**) فعرفتها بأنها: "الطريقة التي تشرف فيها مجالس الإدارة، الإدارة العليا على أعمال شركات التأمين، وتشتمل على نظام الشركات والشفافية والاستقلالية والمساءلة والمسؤولية والعدل والمسؤولية الاجتماعية، والإفصاح في الوقت المناسب والدقيق عن جميع المساءل المادية المتعلقة بشركة التأمين بما فيها الوضع المالي والأداء والملكية" (IAIS, 2003)

2-2 مقومات حوكمة الشركات

يمكن القول بإمكانية تحقيق مفهوم حوكمة الشركات من خلال توافر مجموعة من الأسس الإدارية والفنية والمالية والتنظيمية في الشركة، وتمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات وهي:

- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية؛
- وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية؛
- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات؛
- تعدد الجهات الرقابية على أداء الشركات؛ (أحمد، 2009، ص:18)

- وجود عمليات حوكمة فعالة داخل الشركة تعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين؛
- وجود لجنة تدقيق داخل الشركة يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية، الكفاءة والخبرة للتأكد من وفاء الشركة بمتطلبات الإدارة التنفيذية، التدقيق الخارجي، وإجراءات الإبلاغ المالي من حيث الأمانة والجودة. (قباجة وآخرون، 2008، ص: 39)

2-3 مبادئ حوكمة الشركات

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999 مبادئ حوكمة الشركات وذلك لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، وقد تم تعديلها سنة 2003 على شكل مجموعة من الإرشادات لتطبيق أفكار حوكمة الشركات، ويمكن إيجازها كالتالي :(Oecd, 2004)

1- توفر الإطار الفعال لحوكمة الشركات
Ensuring the basis for an effective corporate overnance framework.

2- حقوق حملة الأسهم The rights of shareholders and key ownership functions

3- المعاملة العادلة لحملة الأسهم The equitable treatment of shareholders.

4- دور أصحاب المصالح the role of stakeholders in corporate governance.

5- الإفصاح والشفافية Disclosure and Transparency.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة The responsibilities of the board

2-4 تطبيق قواعد الحوكمة في شركات التأمين

يعتبر قطاع التأمين جزءا هاما من قطاع شركات الأعمال والمؤسسات المالية وبالتالي يشترك معها في كثير من المشاكل والعوائق، إلا أن قطاع التأمين بطبيعته يقوم على قدر كبير من الثقة بين شركات التأمين والمستأمنين سواء كانوا هيئات أم أفراد و هي من أهم ركائز الحوكمة (ساعد، 2011، ص: 9)

ويستند الإطار العام للحوكمة في المؤسسات المالية عموما وفي شركات التأمين خصوصا على مبادئ الحوكمة في القطاع العام والذي يشمل (ثابت وعيسى، 59):

- **المساءلة:** وتعني وجود قرارات أو آليات مجدية لضمان خضوع الشركة وتماشيها مع جميع المعايير والقوانين والأعراف المعمول بها
- **الشفافية:** وتعني وضوح الإجراءات والمسؤوليات لعملية اتخاذ القرارات وممارسة السلطة.
- **النزاهة:** وتعني التصرف بحيادية وبشكل أخلاقي في المصالح المتعلقة بالشركة، وعدم إساءة استخدام المعلومات المكتسبة أو موارد الشركة لصالح طرف معين.
- **الإشراف:** أي الإشراف على استخدام كافة الموارد لتعزيز قيمة الأصول العامة بالشركة.
- **الكفاءة:** وتعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لغرض تعزيز أهداف الشركة مع الالتزام بإستراتيجيات التحسين المستمرة.
- **الريادة:** أي الالتزام بالحوكمة على نطاق الشركة من خلال القيادة من منظور أعلى.

5.2 تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في شركات التأمين

بغية الوصول لتحقيق الأهداف المرجوة من الإفصاح والشفافية المطلوبة بشأن معايير الحوكمة ينبغي أن يتم توفير القنوات الخاصة بتوزيع هذه المعلومات مع إمكانية حصول مستخدمي المعلومات على كل ما هو مطلوب في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة، وتحقيقا لمبادئ الإفصاح والشفافية فانه ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات الخاصة بالشركة وأعمالها بأسلوب يتفق مع المعايير المحاسبية والمالية المعروفة والمجازة مهنيا ووفق ضوابط الجودة الفنية.

كما أن توفير الإفصاح والشفافية يجعل العمل يتم في وضوح أمام نظر وعلى مرأى من الجميع مما يعزز الثقة والمصداقية بين الشركة من جهة والجهات الأخرى ذات العلاقة، وهذا من محاسن انتهاج وإتباع الحوكمة ويعود بفوائد جمة على العمل المؤسسي، إذا تم الالتزام به مع تطبيقه وفق المطلوب (غالب، 2015، ص 02).

ويعد الإفصاح من المسؤوليات المستمرة لأي شركة، وعلى الشركات أن تفصح بمصداقية ودقة وبشكل كامل وفي الوقت المناسب عن المعلومات وفقاً لأحكام القانون واللوائح والنظام الأساسي للشركة وعليه يجب أن يشتمل الإفصاح الشفاف– ودون حصر– كل التفاصيل الخاصة بالنتائج المالية والتشغيلية، وتشمل الأهداف التي تم تأسيس الشركة لتنفيذها، وحق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت، والتفاصيل المتعلقة بكل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وخاصة تفاصيل المرتبات والمزايا الممنوحة لهم، وتشمل عوامل المخاطرة المنظورة في عمل الشركة

وكيفية مجابهة هذه المخاطر والاستعداد لها، كما يجب أن تشمل تفاصيل هياكل وسياسات حوكمة الشركات وكيفية انتهاجها والالتزام التام بها.

ويهدف المبدأ الخامس من مبادئ لحوكمة الخاص بالإفصاح والشفافية إلى ضمان مستوى كاف من الإفصاح والشفافية في المعلومات المنشورة من قبل الشركات يمكن الوصول إليها من قبل كافة المستخدمين، وكذلك الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية وذلك بالإفصاح عن كل من (حمد، 2013، ص 162):

- النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة؛
- ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت؛
- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلاليتهم؛
- معاملات الأطراف ذوي العلاقة؛
- هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانونه وأسلوب تنفيذه؛

كما ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات تحقيق الإفصاح السريع والدقيق وفي الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، والوضعية المالية والأداء، الملكية، الرقابة على الشركة باحتوائها على العناصر التالية (CIPE, p22-23):

- أن يكون الإفصاح شاملا ومتكاملا وألا يقتصر على المعلومات الجوهرية فقط وإنما أيضا معلومات أخرى مثل النتائج المالية والتشغيلية، ملكية الأسهم، المخاطر المتوقعة، المسائل المادية المتعلقة بالعاملين وأصحاب المصالح.
- إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية.
- القيام بالمراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل، بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي في أن القوائم المالية تمثل المركز المالي الحقيقي للشركة، وأن يراعي في عمله المبادئ والقواعد والضوابط المهنية.
- أن تكفل كامل الحرية للمراقب الخارجي في الإطلاع على كافة المستندات والدفاتر وإجراء عمليات الجرد والتحقق من وجود الأصول، وأن يعلن عن القيود أو الضغوط التي تمت ممارستها من قبل سلطة الإدارة عليه، أو على أي من العاملين.
- توفير قنوات لبث معلومات تسمح بحصول المستخدمين عليها في الوقت المناسب، وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة.

3. الدراسة التطبيقية

1.3 عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين العاملة في سوق التأمين الجزائري واقتصرت عينة الدراسة على وكالات شركات التأمين العاملة في ولاية ورقلة (الشركة الوطنية للتأمين، شركة سلامة، شركة اليانس للتأمين)،

2.3 أدوات جمع البيانات: لقد اعتمدنا على مصدرين رئيسين لجمع البيانات : المصادر الثانوية وتشمل الدراسات والأبحاث النظرية والميدانية في الكتب والمجلات المحكّمة ذات العلاقة بالحوكمة والإفصاح والشفافية، والمصادر الأولية من خلال تصميم استبانة خاصة.

3.3 توزيع وإدارة الاستبانة: تم توزيع 45 استبانة، استرجعت منها 38 استبانة واستبعاد 3 استبيانات، فتكون بذلك حجم عينة الدراسة 35 استبانة

4.3 أداة الدراسة: بغية الحصول على البيانات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة تطلب الأمر تصميم استبانة خصيصا لهذا الغرض، وتتكون هذه الاستبانة من قسمين كالتالي:

القسم الأول: البيانات الشخصية ومعلومات شخصية والمتمثلة في كل من: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، والمنصب.

القسم الثاني: ويحتوي على مجموعة من الفقرات التي تحدد مدى تطبيق الشركات محل الدراسة لقواعد الإفصاح والشفافية وتتضمن كل فقرة عدد من العبارات الهادفة للإجابة على إشكالية الدراسة.

5.3 اختبار صدق وثبات بيانات الدراسة: من أجل معرفة صدق وثبات البيانات الواردة بالاستمارة تم استخدام معامل الثبات (Alpha Cronbach) ولقد كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: معامل الثبات Alpha Cronbach

الرمز	محاور المقابلة	معامل الثبات	معامل الصدق
X	تنظيم وتحديد المسؤوليات بالشركة	0.851	0.922
Y	تحديد والإفصاح عن نظام التعويضات والمكافآت	0.842	0.918
Z	الالتزام بالإفصاح عن سياسات ونتائج أعمال الشركة	0.848	0.921
M	الالتزام بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية لتعزيز الأداء	0.851	0.922
معامل الثبات العام		0.857	0.926

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **SPSS 25**

ونلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أن معامل الثبات للمتغيرات الدراسة يفوق الحد الأدنى للنسبة المقبولة، وقدر معدل الثبات العام بـ 85.7% وهي نسبة عالية تسمح بالاعتماد على نتائج الدراسة، كما قدر معامل الصدق بـ 92.6% وهي نسبة عالية أيضا، وبالتالي يمكن الحكم على مدى فعالية الاستبانة وتحقيق الهدف من الدراسة.

6.3 خصائص عينة الدراسة: من أجل معرفة خصائص العينة المدروسة، تم الاعتماد على إجابة المبحوثين (البيانات الوصفية) للعينة المدروسة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: البيانات الوصفية لعينة الدراسة

المتغير	الوصف	التكرار	النسبة	المتغير	الوصف	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	5	14.3	المنصب الوظيفي	مدير	2	5.7
	31-40 سنة	10	28.6		رئيس قسم	10	28.6
	41-50 سنة	13	37.1		رئيس مصلحة	8	22.9
	أكثر من 50 سنة	7	20.0		محاسب	5	14.3
التخصص العلمي	ليسانس	15	42.9		اداري	10	28.6
	ماستر	5	14.3	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	2	5.7
	ماجستير	2	5.7		5-10 سنوات	8	22.9
	دكتوراه	2	5.7		11-15 سنة	12	34.3
	شهادات أخرى	11	31.4		أكثر من 15 سنة	13	37.1
المؤهل	إدارة أعمال	10	28.6				

العلمي	محاسبة	11	31.4
	اقتصاد	10	28.6
	شهادات أخرى	4	11.4

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS 25

يمكن تفسير معطيات الجدول كما يلي:

- الفئة العمرية الأكثر استحواذا على عينة الدراسة هي (50-41 سنة) بنسبة 37.1% أما باقي الفئات التي يقل سنها عن 40 سنة فتجاوزت 62% مجتمعة في ثلاث فئات، ما يؤكد على أن مؤسسات التأمين يشغلون فئة الشباب، القادرة على أداء العمل بشكل جيد وحيوي؛
- غالبية أفراد العينة هم من حملة الشهادات الجامعية وخاصة ليسانس الذين قدر عددهم بـ 15 فرد وبنسبة 42.9% وبإضافة الشهادات الجامعية الأخرى نجد أن نسبة الجامعيين تتجاوز 68% وهو معدل مرتفع يؤكد على أن مؤسسات التأمين وبحكم طبيعة عملها جميع موظفيها إطارات هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المؤسسات الجزائرية بصفة عامة أصبحت تستقطب الكوادر البشرية ذات المستويات العلمية العالية؛
- حسب المؤهل العلمي نجد هناك تنوع في الشهادات والتخصصات في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير حيث هناك 10 أفراد متحصلون على شهادة إدارة أعمال و10 أفراد متحصلون على شهادة اقتصاد و11 فرد متحصلون على شهادة محاسبة، أي أن هناك تنوع في الإطارات من حيث الشهادة أمر ينعكس إيجابيا على عمل شركات التأمين؛
- حسب المنصب الوظيفي نجد أن المبحوثين توزعوا بين مختلف المناصب الموجودة بالمؤسسات حيث نجد مديرين و10 رؤساء مصالح و8 رؤساء أقسام و10 إداريين، أمر يساهم في الإجابة على الاستبيان بشكل واضح وأكثر مصداقية؛
- نجد أن أكثر من 70% من المبحوثين تتجاوز خبرتهم 11 سنة منهم 13 فرد تتجاوز خبرتهم 15 سنة وبنسبة 37.1%، أي أن المبحوثين يتمتعون بخبرة عالية في مجال التأمين ما يجعل الإجابات تتمتع بالموضوعية.

7.3 تحليل اتجاهات أفراد العينة حول أبعاد الدراسة: سنتناول عرض وتحليل الإجابات التي أدلى بها المبحوثين من موظفين في مؤسسات التأمين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة، وذلك

باستخدام ليكارت الخماسي الذي يعبر عن الخيارات (أوافق تماما، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق تماما)، وعليه يتم تفسير النتائج كما يلي:

الجدول رقم 03: مقياس ليكارت للحكم على إجابات الأفراد

فئات المتوسط الحسابي	درجات الموافقة
1 إلى 1.80	لا أوافق تماما
1.81 إلى 2.60	لا أوافق
2.61 إلى3.40	محايد
3.41 إلى 4.20	أوافق
4.21 إلى 5	أوافق تماما

المصدر: من إعداد الباحثين

1.6 تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة حول البعد الأول المتعلق بتنظيم وتحديد المسؤوليات بالشركة: يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: الفقرات الخاصة ببعد تنظيم وتحديد المسؤوليات بالشركة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
1.وجود قوانين ولوائح واضحة تحدد المسؤوليات والمصالح المشتركة بالشركة	2.17	0.86	لا أوافق	7
2.يتم الإفصاح عن الجهة المصدرة للقرارات الإدارية بشكل دائم	4.14	1.12	أوافق	1
3.تتسم القرارات الإدارية على مستوى الشركة بالوضوح وعدم التضارب	3.68	1.10	أوافق	3
4.يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة	3.48	1.24	أوافق	4
5.توزع المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية بشكل عادل وكفء الأمر الذي يساعد على تحسين الأداء	2.83	1.42	محايد	5
6.توزع المسؤوليات بين مختلف المستويات والمصالح في نطاق الاختصاص بشكل تشريعي محدد وواضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة	2.11	0.87	لا أوافق	8
7.تقوم إدارة الشركة بإجراء تحسينات مستمرة لأسلوب العمل وجودة الخدمات	3.80	1.08	أوافق	2
8.هناك تحديد واضح للهيكل التنظيمي للشركة والوحدات	2.63	1.31	محايد	6

الإدارية فيها				
تنظيم وتحديد المسؤوليات بالشركة	3.10	1.12	محايد	-

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على مخرجات **SPSS 25**

من نتائج الجدول نجد أن الفقرة رقم 02 تحتل المرتبة الأولى حيث حصلت على متوسط حسابي يقدر بـ: 4.14 وبانحراف معياري 1.12 وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين بشركات التأمين محل الدراسة يتفقون على أن هناك إفصاح بشكل دائم للقرارات الإدارية من قبل الجهة المصدرة، تلتها الفقرة 07 بمتوسط حسابي يقدر بـ: 3.80 وبانحراف معياري 1.08 والتي تثبت أن إدارة الشركة تقوم بإجراء تحسينات مستمرة لأسلوب العمل وتحسين جودة الخدمات المقدمة، تليها الفقرة رقم 03 بمتوسط حسابي يقدر بـ: 3.68 وبانحراف معياري 1.10 والتي تثبت أن القرارات الإدارية داخل الشركة تتسم بالوضوح وعدم التضارب بين المصالح والتي تعتبر أهم متطلبات الحوكمة، تليها الفقرة رقم 04 بمتوسط حسابي يقدر بـ: 3.48 وبانحراف معياري 1.24 والتي تثبت أن تحديد الصلاحيات والمهام يساهم في تطبيق الحوكمة على مستوى المؤسسة، أما الفقرة رقم 05 والتي كان فيها رأي المبحوثين محايدا فيما يتعلق بتحسين الأداء انطلاقا من توزع المسؤوليات فقد جاءت في الرتبة الخامسة، تليها الفقرة رقم 08 التي جاء فيها أيضا رأي المبحوثين محايدا فيما يتعلق بتحديد الهيكل التنظيمي للشركة، وفي الأخير جاءت الفقرتين 01 و06 حيث كان رأي المبحوثين غير موافق لوجود قوانين ولوائح تحدد المسؤوليات والمصالح المشتركة بالشركة وكذا توزيع المسؤوليات بين المصالح ضمن إطار تشريعي محدد وواضح.

- أي أنه يمكن القول هناك توافق حول وجود بوادر إرساء قواعد الحوكمة في الشركات في إطار تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات، إلا أنه وجود قوانين وتشريعات تضبط المسؤوليات وتحدد المصالح.

6-2 تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة حول البعد الثاني المتعلق بالتحديد والإفصاح عن نظام التعويضات والمكافآت: يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: الفقرات الخاصة ببعد تحديد والإفصاح عن نظام التعويضات والمكافآت

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
1.يوجد نظام تعويضات ومكافآت معتمد من قبل مجلس الإدارة ومعروف لدى العاملين	3.80	0.99	أوافق	**1**
2.هناك هيكل أجور واضح يتسم بالعدالة والموضوعية والحيادية	2.86	1.26	محايد	**4**
3.يتم إقرار المكافآت للموظفين من خلال لجنة ذات صلاحية	3.26	1.24	محايد	**3**

تتصف بالنزاهة والكفاءة.				
4.تلتزم إدارة الشركة بالإفصاح عن الخطط والمكافآت التي يحصل عليها الموظفون	3.57	1.09	أوافق	**2**
5.قيام الشركة بتحديد المكافآت والمرتبات بناء على كفاءة وعمل الإداريين والموظفين	2.77	1.16	محايد	**5**
6.تلتزم الشركة بتطبيق نظام المكافآت والتعويضات حسب الدرجة، المنصب الوظيفي، الكفاءة، العمل والمسؤولية.	2.66	1.26	محايد	**6**
تحديد والإفصاح عن نظام التعويضات والمكافآت	3.15	1.17	محايد	-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **SPSS 25**

من نتائج الجدول نجد أن الفقرة رقم **01** تحتل المرتبة الأولى حيث حصلت على متوسط حسابي يقدر بـ: 3.80 وبانحراف معياري 0.99 وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين بشركات التأمين محل الدراسة يتفقون على أنهيوجد نظام تعويضات ومكافآت معتمد من قبل مجلس الإدارة ومعروف لدى العاملين، تلتها الفقرة **04** بمتوسط حسابي يقدر بـ: 3.57 وبانحراف معياري 1.09 والتي تثبت أن إدارة الشركة تلتزم بالإفصاح عن الخطط والأهداف والمكافآت والامتيازات التي يحصل عليها الموظفون، أما باقي الفقرات (6،5،3،2) فنجد أن المبحوثين محايدون فيما يخص إجاباتهم فيما يخص الفقرات المتعلقة بالنزاهة والحيادية والموضوعية فيما يتعلق بهيكل الأجور والمكافئات.

- أي أنه يمكن القول هناك رأي محايد أو تحفظ فيما يتعلق بهيكل الأجور والمرتبات وكذا المكافئات داخل الشركة، من حيث توزيعها ومنحها لمن يستحقها بناء على الأداء أو المنصب أو الدرجة.

3-6 تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة حول البعد الثالث المتعلق بالالتزام بالإفصاح عن سياسات ونتائج أعمال الشركة: يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: الفقرات الخاصة ببعد الالتزام بالإفصاح عن سياسات ونتائج أعمال الشركة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
1.وضوح في القواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة	2.37	0.91	لا أوافق	**9**
2.تقوم الشركة بالإفصاح عن سياساتها المالية على المدى الطويل والقصير	3.60	1.09	أوافق	**3**
3.يتم الإفصاح عن الارتباطات والتعاملات المالية الخاصة بالشركة مع شركائها	3.66	0.97	أوافق	**1**

4.توفر الشركة على مستوى موقعها الالكتروني معلومات عن أعمالها وتحدث بشكل دائم	3.66	1.28	أوافق	**2**
5.تقوم مصلحة المراجعة بأعمالها بطريقة موضوعية	2.42	1.17	لا أوافق	**8**
6.يتضمن الإفصاح على مجموعة من المعلومات أهمها النتائج المالية ونتائج أعمال الشركة	3.57	1.01	أوافق	**4**
7.يتم ضمان مستوى كاف من الإفصاح والشفافية من خلال مراجعة التقارير وقياس أثرها	3.23	1.09	محايد	**5**
8.الإفصاح الكافي عن جميع بنود القوائم المالية بشفافية يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية	2.46	1.22	لا أوافق	**7**
9.الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقائص	3.08	1.36	محايد	**6**
الالتزام بالإفصاح عن سياسات ونتائج أعمال الشركة	3.12	1.12	محايد	-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **SPSS 25**

من نتائج الجدول نجد أن الفقرة رقم **03** تحتل المرتبة الأولى حيث حصلت على متوسط حسابي يقدر بـ: 3.66 وبانحراف معياري 0.97 وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين بشركات التأمين محل الدراسة يتفقون على أن هناك إفصاح عن الارتباطات والتعاملات المالية الخاصة بالشركة مع شركائها، تلتها الفقرة **04** بمتوسط حسابي يقدر بـ: 3.66 وبانحراف معياري 1.28 والتي تثبت أن الشركة توفر على مستوى موقعها الالكتروني معلومات عن أعمال وانجازات الشركة وتحدث بشكل دائم، تليها الفقرة رقم **02** بمتوسط حسابي يقدر بـ: 3.60 وبانحراف معياري 1.09 والتي تثبت أن الشركة تقوم بالإفصاح عن سياساتها المالية على المدى الطويل والقصير، تليها الفقرة رقم **06** بمتوسط حسابي يقدر بـ: 3.57 وبانحراف معياري 1.01 والتي تثبت أن الإفصاح يتضمن على مجموعة من المعلومات من بينها النتائج المالية ونتائج أعمال الشركة، أما الفقرتين رقم 07 و09 والتي كان فيها رأي المبحوثين محايدا فيما يتعلق بضمان مستوى كاف من الإفصاح والشفافية من خلال مراجعة التقارير وقياس أثرها، وأن الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والوقوف على النقائص، وفي الأخير جاءت الفقرات 01 و05 و08 حيث كان رأي المبحوثين غير موافق فيما يخص وضوح النتائج المالية ونتائج أعمال الشركة وكذا الإفصاح الكافي عن جميع بنود القوائم المالية بشفافية للمساعدة في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية.

✍ أي أنه يمكن القول أن هناك حياد فيما يتعلق بالجانب المالي للمؤسسة والإبلاغ عنه حيث أن الشركة تقوم بالإفصاح الملي والمحاسبي بشفافية وفي الوقت والزمان المناسب.

6-4 تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة حول البعد الرابع المتعلق بالالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لتعزيز الأداء: يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: الفقرات الخاصة ببعد الالتزام بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية لتعزيز الاداء

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
1.تنظم الشركة اجتماعات دورية بين العاملين والإدارة العليا من أجل الوقوف على المستجدات والتطورات بالشركة	3.51	1.07	أوافق	**1**
2.تلتزم الشركة بالإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب	3.46	1.17	أوافق	**2**
3.قيام مجلس الإدارة والمديرين بوضع استراتيجيات للشركة، خطط عمل، المخاطر، الأهداف ومراقبة سير تنفيذ الاستراتيجيات	2.37	1.26	لا أوافق	**6**
4.تعمل الإدارة على توفير إطار فعال للحوكمة ويطلع عليه كل الموظفين	3.00	1.14	محايد	**3**
5.يتم الإفصاح عن المعلومات والبرامج المطبقة يؤثر على التقييم الجيد للأداء	2.60	1.33	لا أوافق	**5**
6.الرقابة الداخلية تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي	2.34	1.14	لا أوافق	**7**
7.عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية له آثار سلبية على جودة المعلومات المالية	1.83	0.66	لا أوافق	**8**
8.تساهم السياسات والإجراءات المتبعة في انجاز الأعمال بكفاءة وفعالية	2.91	1.20	محايد	**4**

الالتزام بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية لتعزيز الاداء	2.75	1.12	محايد	-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **SPSS 25**

من نتائج الجدول نجد أن الفقرة رقم **01** تحتل المرتبة الأولى حيث حصلت على متوسط حسابي يقدر بـ: 3.51 وبانحراف معياري 1.07 وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين بشركات التأمين محل الدراسة يتفقون على أن الشركة تنظم اجتماعات دورية بين العاملين والإدارة العليا من أجل الوقوف على المستجدات والتطورات بالشركة، تلتها الفقرة **02** بمتوسط حسابي يقدر بـ: 3.46 وبانحراف معياري 1.17 والتي تثبت أن الشركة تلتزم بالإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب، تليها الفقرة رقم **04** بمتوسط حسابي يقدر بـ: 3.00 وبانحراف معياري 1.14 والتي أعتبر فيها المبحوثين يتحفظون فيما يخص أن القرارات الإدارية داخل الشركة تتسم بالوضوح وعدم التضارب بين المصالح والتي تعتبر أهم متطلبات الحوكمة، تليها الفقرة رقم **08** بمتوسط حسابي يقدر بـ: 2.91 وبانحراف معياري 1.12 أي أن السياسات والإجراءات المتبعة تساهم وبتحفظ في انجاز الأعمال بكفاءة وفعالية، أما باقي الفقرات فنجد أن المبحوثين يقرون بعدم الموافقة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية ومراقبة تنفيذ الاستراتيجيات.

- أي أنه يمكن القول هناك عدم توافق حول الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لتعزيز الأداء خاصة فيما يتعلق بالإفصاح المالي والمحاسبي وكذا الشفافية في اتخاذ القرارات وتتبع الاستراتيجيات، وهو ما أكدنا عليه في البعد السابق الالتزام بالإفصاح عن سياسات ونتائج أعمال الشركة.

6-5 اختبار الفرضيات:

يمكن اختبار الفرضيات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 08:تحليل اتجاه المبحوثين لمبادئ الحوكمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
تنظيم وتحديد المسؤوليات بالشركة	3.10	1.12	محايد	3
تحديد والإفصاح عن نظام التعويضات والمكافآت	3.15	1.17	محايد	1
الالتزام بالإفصاح عن سياسات ونتائج أعمال الشركة	3.12	1.12	محايد	2

الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لتعزيز الأداء	2.75	1.12	محايد	4

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **SPSS 25**

خلاصة:

إن الإفصاح والشفافية يعتبران من المواضيع التي حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام كبير ومتزايد، وأصبحا يعدان أمرا حتميا وإلزاما على كل الشركات الحرص على تطبيقه لتحقيق متطلبات الحوكمة خصوصا لدى شركات التأمين نظرا لخصوصية العمليات التي تقوم بها.

ومن أبرز النتائج التي يمكن إدراجها كنتيجة للدراسة النظرية ما يلي:

- تعمل شركات التأمين على تحديد وتنظيم المسؤوليات ضمن هيكلها التنظيمي؛
- يعتبر الإفصاح عن نظام التعويضات والمكافآت من الأمور ذات الأهمية البالغة بالنسبة لشركات التأمين؛
- يعمل كل من الإفصاح والشفافية على تعزيز أداء شركات التأمين.

إلا انه وبالنظر إلى نتائج الدراسة التطبيقية نجد قصور في تطبيق مبادئ الحوكمة خاصة ما يتعلق بمبدأ الإفصاح والشفافية من قبل شركات التأمين العاملة في السوق الجزائري. خاصة ما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات والتقارير المالية وغياب عنصر الشفافية بها، كما انه بالرغم من وجود بوادر إرساء قواعد الحوكمة في الشركات في إطار تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات، وتوفر الكفاءة المهنية لدى العاملين بشركات التأمين الجزائرية إلا انه لا توجد قوانين وتشريعات تضبط المسؤوليات وتحدد المصالح. كما أن الشركات لا تقوم بالإفصاح الملي والمحاسبي بشفافية وفي الوقت والزمان المناسب.

بناء على نتائج الدراسة يمكن وضع التوصيات التالية:

- تفعيل تطبيق نظام حوكمة شركات التأمين من خلال تفعيل دور السلطات الرقابية في الجزائر؛
- على شركات التأمين الجزائرية تطوير نظم للحوكمة والرقابة خاص بها؛
- على شركات التأمين الجزائرية العمل على إعداد لوائح داخلية من أجل ضبط عملية تطبيق الحوكمة.

6. قائمة المراجع:

- محمد، عادل عبد الرحمن أحمد.(2003). دراسة تحليلية تطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقه في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*.(العدد 03).

- سعد النور، النور علي.(2011) .أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية .الخرطوم: أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- آل غزوي، حسين عبد الجليل.(2010). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية –دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية– الاكاديمية العربية في الدانمارك: رسالة ماجستير في المحاسبة والتحليل المالي.

- زلوم، نضال عمر.(جانفي 2013). الإفصاح عن الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات وأثرها في قيمة الشركة–دراسة تطبيقية على الشركات الخدمية المساهمة المدرجة في بورصة عمان–، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*. المجلد 21 (02).

- قبلي، نبيل.(2017). دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين –دراسة حالة– جامعة الشلف: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة مالية وبنوك.

- حسانين، أحمد سعيد قطب.(2009). التكامل بين الآليات المحاسبية وير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة– دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي–، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*.المجلد 36(العدد 01.

- قباجة، عدنان، وآخرون.(2008). تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

- بن فرحات، ساعد.(25-2011/04/26). بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية جامعة سطيف.

–ثابت، حسان ثابت، حاج عيسى، سيد احمد.دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية. *مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية*. (العدد 06).

– غالب، عبد القادر، الافصاح والشفافية لتحقيق الحوكمة، الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الاسلامي 2015/11/26 عن الموقع http://ifti–sd.org/includes/library/232.pdf

– حمد، مجيد عبد زيد.(2013). مدى توافق التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية مع متطلبات الافصاح والفافية في ظل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات–دراسة اختبارية–. *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية*. المجلد 15(العدد 02).

-Oecd, 2004

- Freeland, C. (May 7 – 8 2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute.Cairo.

- International Association Of Insurance Supervisors, insurance core principles, standards, guidance and assessment methodology, 2003, principles 9

- CIPE. DECD principales of corporate governance, Paris.